مقدمة الدكتور محمد احمد صقر
رئيس التحرير

قبل اكثر من عشرين عاما وفي احدى الجامعات العربية، أخذ استاذ مادة الفكر الاقتصادي وهو (مسلم) يحاضر في طلبة السنة الرابعة لقسم الاقتصاد، عن تطور الافكار الاقتصادية منذ القدم، في عهود الرومان ثم اليهودية، والمسيحية. وبيّن لهم دور الكنيسة وخصوصاً دور الأب توماس اكويني الشهير في العصور الوسطى، وافكاره حول السعر العادل ومحاربته للربا. وما ان انتهى الاستاذ من عرضه لما اسماه المفاهيم الاقتصادية في المسيحية، حتى اعلن لطلابه، والآن ننتقل الى دراسة أفكار المدرسة الغربية التقليدية Classical Economics. وهنا وجه أحد الطلبة سؤالاً؟ ولكنك يا استاذ لم تتعرض إلى الافكار الاقتصادية في الاسلام؟ رد الاستاذ بحدة وعلى التو: «لا لا هذا الموضوع غير مهم». قال الطالب: «عجباً يا استاذ، كيف يكون موضوع الفكر الاقتصادي في الاسلام غير مهم بينما دراسة الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة التي عفى عليها الزمن مهم؟، ثم كيف يقبل منا ان ننقب في المسيحية لنعثر على ايآت بعيدة قد يكون لها صلة ولكن بعيدة، عن الاقتصاد، إذ المعروف عن المسيحية انها اغفلت الجانب المادي للانسان، ولم تتعرض لرسم ملامح نظام حياته الاقتصادي والاجتماعي. ليس في المسيحية مجتمع ولا دولة ولا اقتصاد، بينما الاسلام نظم شئون الحياة وانتشرت دعوته في ارجاء الدنيا واقام نظاماً عالمياً في دولة واحدة لها سمتها الحضاري المتميز ولها نسقها الحياتي الخاص بما في ذلك تنظيمها الاقتصادي المتفرد، كيف يجوز ونحن في رحاب الجامعة ان نهمل كل هذا ونروح نفتش في غير الاسلام عن ظنون إقتصادية -لايعني هذا، اننا لانريد ان نتعرف على ما في الديانات والمدنيات الأخرى من افكار إقتصادية، ولكن من غير المقبول ان نعرف كل شيء عن غيرنا ولا نعرف شيئاً عن انفسنا».

صمت الاستاذ المحاضر ثم لمعت عيناه ونظر الى تلميذه والبشر يلو وجهه ثم قال «اصارحكم بأنني لا اعرف شيئاً عن الفكر الاقتصادي في الإسلام، وانني متفق معك تماما باننا نترجم افكار غيرنا ولا نقدم شيئاً من عندنا، ان ما كنت احاضركم عنه موجود في كتاب بروفسور Alexandre Gray، تاريخ المفاهيم الاقتصادية

وهو كاتب غربي، وكتب عن تطور الفكر بما في ذلك تطوره في المسيحية ولم يتعرض للاسلام». History of Economic Doctorines

هذه هي الحقيقة اعترف بها امامكم». فرد الطالب، «نشكرك يا استاذ فإذا أذنت فاننا سنرتب الامر مع استاذ في كلية جامعية أخرى ليستعرض الفكر الاقتصادي في الإسلام وعند المفكرين المسلمين».وكانت محاضرة علمية قيمة، طرب لها الطلبة، واشاد بها الاستاذ وادخلها ضمن امتحانات نهاية العام.

وقصة الاستاذ ذاك ليست فريدة من نوعها، اذ هي قصة الغالبيةمن اساتذتنا وجامعاتنا. فالمعضلة ليست مقصورة على علم الاقتصاد وحده بل هي معضلة معظم العلوم خصوصاً العلوم الاجتماعية والإنسانية منها. فتلك العلوم تلقن لنا كما جاءت بحذافيرها، حتى الأمثلة التي يستخدمها المدرس مستقاة كلية من بيئتها الخارجية، ولاتمت الى واقعنا بصلة. ومن الناحية العملية، فان المرء يشك كثيراً في مدى نفع تلك العلوم لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها الامة في شئون حياتها، فالمفاهيم التي تقوم عليها تلك العلوم والقيم التي تتبناها غالبا ما لاتتواءم مع قيمنا ومفاهيمنا. ومن ثم فان ادخال تلك العلوم في جامعاتنا بالشكل القائم يمزق ولاشك البنية العقلية والنفسية للدارس والمدرس على حد سواء، فيتخرج جيل ممزق يتعلم علوماً لاتصلح للتطبيق في بيئاتنا. وهذه هي الجدلية المستعصية التي تغلف ذهنية مؤسساتنا التعليمية بل مؤسساتنا الفاعلة في الميدان الاقتصادي، وما لم تبذل محاولات جادة ومتكاملة لإعادة بناء نظام تعليمي واجتماعي واقتصادي جديد، تشتق ادواته التحليلية من صلب المفاهيم الاسلامية، فان الصراع قائم لا محالة بين الإطار العام، وبين ما يعتمل في نفوس الأفراد ويفكرون فيه.

إن اعادة صياغة علم الاقتصاد، وسائر العلوم الاجتماعية والانسانية، ليست أمراً لازماً لمصلحة الأمة الاسلامية، بل انه لازم وبنفس القدر لارجاع تلك العلوم للطريق السوي، لتخدم حقاً الاغراض النافعة للإنسان، وتلك العلوم بما فيها علم الاقتصاد، على الرغم من الترقي الذي احرز في أدواتها التحليلية، إلا انها اليوم اصبحت عبئاً يتيه بالانسان ويثقل كاهله، وأفلست في ان تكون عونا له يعين في حل مشاكله ويوفر له الطمأنينة والازدهار.

وجاء عقد المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي تعبيراً تعبياً صادقاً عن حالة عدم الرضى عن علم الاقتصاد الراهن، وتعبيراً ايضاً عن استنفار الطاقات العلمية لأساتذة الشريعة والاقتصاد في الجامعات الاسلامية بصورة تتجاوب مع حالة عدم الرضا تلك، بحيث يعاد النظر في نمط التعامل مع هذا العلم ليصبح بالامكان استبداله بعلم الاقتصاد الاسلامي.

ومن هنا كان التخطيط لتكون قاعدة البحوث التي تناولها المؤتمر الأول قاعدة عريضة شملت موضوعات رئيسية تسع هي:

- **مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي.**
- **حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الاسلامي.**
- **سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الاسلامي.**
- **دور الدولة الاسلامية في الاقتصاد المعاصر.**
- **التنمية الاقتصادية في الاطار الاسلامي.**
- **الزكاة والسياسة المالية.**
- **بنوك بلا فوائد.**
- **التأمين في اطار الشريعة الاسلامية.**
- **التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية.**

وقد زود الباحثون الذين وقع عليهم الاختيار بتفصيلات كافية عن الموضوعات التي اسندت اليهم للاسترشاد بها. وقد اخضعت البحوث التي وردت الى عملية تقويم علمي على مرحلتين وذلك للاطمئنان على الجودة: الاولى داخلية قامت بها لجنة مشكلة من ثلاثة اقتصاديين من قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والادارة، والثانية خارجية قامت بها لجنة مشكلة من اربعة اقتصاديين مرموقين من خارج الجامعة.

وقد بلغ عدد البحوث التي القيت في المؤتمر قرابة الخمسين بحثاً كتب نصفها - على وجه التقريب - بالعربية، والنصف الآخر بالانجليزية.

ولقد كانت الغاية من تنويع البحوث طرح ابعاد المشكلة في المجالات المختلفة لعلم الاقتصاد اولاً، ثم ثانياً توفير مادة علمية تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليه لتدريس بعض مواد في الاقتصاد الاسلامي.

وما من شك في ان هذه البحوث على تنوعها تعتبر بحق ثروة علمية هائلة، بحيث يمكن القول بان الاهتمام بموضوعات الاقتصاد الإسلامي تدريساً وبحثاً، قد اتخذ مساراً جديداً متميزاً بعد المؤتمر، اذ تقرر تدريس الاقتصاد الاسلامي في جامعات اسلامية عديدة في باكستان وتركيا وعدد آخر من الجامعات العربية. واصبحت جامعات تشجع طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه على تحضير اطروحاتهم في احدى موضوعات الاقتصاد الاسلامي. واصبحت بعض مراكز البحوث - على ندرتها في العالم الاسلامي - تنشىء وحدات بحث تنكب على التأصيل في الاقتصاد الاسلامي.

وعندما تقرر طبع بحوث المؤتمر شكلت لجنة للاشراف على اختيار البحوث وقد اختارت اللجنة ستا وعشرين بحثا اكثر من نصفها بالعربية والباقي بالانجليزية.

وفي معظم الاحوال طبقت اللجنةالمعايير الصحيحة للانتقاء ولم تشذ عن هذه المعايير الا في حالات خاصة قليلة. وقد طلبت اللجنة الى الباحثين اعادة النظر في بحوثهم على ضوء المناقشات التي تمت في المؤتمر، فاستجاب لهذه الرغبة الغالبية، ولم يفلح تذكيرنا المتكرر في حفز الآخرين على الاستجابة، فنشرت بحوثهم كما القيت في المؤتمر بعد اعادة الصياغة اللغوية في بعض المواطن الضرورية. وقد اضطرت اللجنة الى الانتقاء وعدم نشر جميع البحوث لاعتبارات ادارية ومالية وزمنية. مع الحرص - ما امكن - على نشر بحث واحد على الاقل في كل موضوع من موضوعات المؤتمر التسع.

وتأمل اللجنة - اذا ما تيسرت للمركز الموارد البشرية والمالية الملائمة - من المركز ان ييسر طباعة باقي البحوث ولو على شكل استنساخ لتعميم الفائدة منها.

بحوث المجلد الصادر بالعربية:

وبالنسبة لمجلدنا الصادر بالعربية هذا، فان بحوثه قد وزعت على سبع مجموعات، وفي ما يلي عرض مركز للنقاط التي تناولتها البحوث في كل مجموعة:

المجموعة الاولى: منهج ومفهوم الاقتصاد الإسلامي

وقد ورد في هذه المجموعة بحوث ثلاثة: اولها بحث للدكتور محمد صقر عن المفاهيم والمرتكزات، والذي يدور في مجمله حول الاطار العام للبحث في الاقتصاد الاسلامي، ويتناول البحث من جملة ما يتناول موقف الاسلام من النشاط الاقتصادي، والدور الحركي للعقيدة في استغلال الطاقات الانسانية. ويتعرض البحث للكشف عن دور القيم في التحليل الاقتصادي في كتابات مشاهير الاقتصاديين، ويبين انه ما من نظرية اقتصادية إلا ولها لمسات عقائدية او قيمية وان التحليل الاقتصادي في الاسلام يستند اساسا على المفاهيم المشتقة من الكتاب والسنة، وهي مفاهيم اكثر موضوعية من غيرها لاعتمادها في الاساس على معايير ثابت صحتها بالوحي واخرى تخضع للاجتهاد البشري. ويتضمن البحث مقارنة بين النظم من زاوية الملكية. وفي النهاية يتناول بالتحليل دور الدولة الاقتصادي في الاسلام.

والبحث الثاني هو للدكتور محمد شوقي الفنجري ويدور بحثه حول المذهب الاقتصادي في الاسلام ومحاولة الكشف عنه بلغة اليوم ومشاكل العصر، وبيان اهم

المبادىء والأصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام، وأهم خصائص السياسة الاقتصادية الاسلامية. وفي رأي الدكتور الفنجري فانه لايوجد في الاسلام الا مذهب اقتصادي واحد، بينما هناك اجتهادات أو تطبيقات أو أنظمة اقتصادية مختلفة تتبدل حسب الازمنة والامكنة. ويحتوي البحث على قائمة قيمة بأهم المراجع القديمة وبعض المراجع الحديثة التي تعين الباحث والدارس للاقتصاد الإسلامي.

والبحث الثالث للاستاذ مناع قطان، وفيه يرى ان مفهوم الاقتصاد الاسلامي يرتكز على دعائم اساسية بينّها حسب رأيه في الملكية والاستحلاف، وهو يرى ان الاسلام يتميز عن غيره بمراعاته اعتبارات الفطرة في اباحة التملك الفردي مع مراعاة الواجب الاجتماعي. والحرية الاقتصادية في الاسلام منضبطة بنطاق الحلال والحرام والقيم الاخلاقية، بحيث ينفسح المجال للأفراد للإبداع ولكن في اطار السياسة العامة الاسلامية وهو تحقيق التوازن والتكافل في المجتمع. وفي هذا يختلف الاسلام جذرياً عن الرأسمالية والاشتراكية.

المجموعة الثانية: المصلحة الاجتماعية والثمن العدل

وتحتوي هذه المجموعة على بحثين: احدهما: الثمن العدل للدكتور حسن بلخي، ويطرح فيه بعض القضايا الهامة حول الندرة والوفرة وتقسيمات عناصر الانتاج وفكرة الثمن العدل، وإن كانت الاجابات على هذه القضايا ما زالت في حاجة الى تمحيص شاق، الا ان طرحها قد يفيد من حيث توجيه العناية اللائقة بها.

والبحث الثاني في هذه المجموعة للدكتور محمد انس الزرقاء، ويبين فيه ان دالة المصلحة الاجتماعية (ذات الاهمية البالغة في التحليل الاقتصادي الحديث وفي نظرية السياسة الاقتصادية) قد صاغها بالنسبة للنظام الاسلامي الإمامان الغزالي والشاطبي قبل حوالي ثمانية قرون مما يعتبر سبقا فكريا بارزا في ميدان العلوم الاجتماعية.

ثم يستند د. الزرقا الى مفاهيم تلك الدالة والى نصوص اسلامية عديدة ليحلل بعمق جانبا فريداً في دالة المنفعة للمستهلك المسلم هو جانب العلاقة بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الآخرة.

المجموعة الثالثة: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وتقتصر هذه المجموعة على بحث الاستاذ محمد المبارك الذي يعالج موضوع تدخل الدولة في الاسلام، وفيه يبين التطور الذي مرت به الدولة من حيث سلطاتها الاقتصادية وكيف ان التدخل في الرأسمالية جاء وليد الصراع بين الفئات والهيئات

الاجتماعية ، وان الهيمنة الاقتصادية للشيوعية جاءت كرد فعل للظلم الاجتماعي . بينما التدخل في الاسلام يتصف بالمرونة والحركية والعدالة ولايخل بالنشاط الفردي ولايضيع حقوق الجماعة ، فهو إذن ضمني في الاسلام وليس وليد صراع طبقي او ضغط اجتماعي . ويرى الاستاذ المبارك ان العالم الاسلامي المعاصر وهو عالم نام ليس له الا التوجه الى تلك المبادىء الثابتة للتدخل في نصوص الاسلام التشريعية وتاريخه الأول ، والتي لاتزال صالحة للتكيف والتطبيق لما لها من مرونة وعمومية تجعلها الوحيدة القادرة على معالجة مشكلات العدالة .

المجموعة الرابعة : الزكاة والضرائب

تضم هذه المجموعة بحوثاً ثلاثة ، اولها بحث الدكتور يوسف القرضاوي وفيه يكشف عن دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية ومن ابرزها الفقر . والناس جميع الناس من مسلمين وغير مسلمين - الذين يعيشون في كنف الدولة الاسلامية- يعيشون في طمأنينة شاملة ، والزكاة من أهم مقومات الطمأنينة ، فهي تسد انواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي ، او الخلل الاجتماعي او الظروف الطارئة كأن يصاب انسان في ماله او تجارته او يقع في دين . والزكاة التي تتولى الدولة جمعها وانفاقها في مصارفها لها اهداف اخرى اذ انها تعين على تقليص الفجوة في توزيع الدخل . ولذا فهي تعتبر في المجتمع الاسلامي من أهم عوامل الحركية الاقتصادية اذ هي تدفع الى مزيد من النمو في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية .

وفي بحث فكرة العدالة الضريبية في الزكاة ، يحاول الدكتور عاطف السيد ان يفسر ظاهرة التهرب في النظام الضريبي الوضعي ، بينما لا توجد هذه المشكلة بالنسبة للزكاة ، ويبيّن أن ما توصلت اليه النظرية الحديثة للضريبة من شروط لكي تكون الضريبة عادلة وناجحة ومقبولة ، هو جانب يسير فيما يتوافر للزكاة من مزايا ، مما يجعلها اكثر احكاما واقدر على تحقيق الوفرة والعدالة ، فالزكاة حق من حقوق الله ، تطور أداؤها من صدقة الى ان اصبحت تكليفاً اجبارياً بنص القرآن الكريم ، ودافعها مقتنع بصحتها ، فهي تجبى للصالح العام وليس للمنافع الخاصةوعبوءها ليس مرهقاً ، وبرئت من عيوب الازدواج والراجعية ويستصرخ الدكتور السيد في نهاية بحثه المسلمين ان يجعلوا الزكاة اساس بنيانهم المالي .

وللفكر المالي والمحاسبي دور هام في تطبيق الزكاة وهو محور بحث الدكتور محمد سعيد عبد السلام ، اذ يرى ان من واجب المختصين في علوم التنظيم المالي والمحاسبي

ان يقدموا لأهل الاجتهاد الشرعيين افكارهم وخبراتهم، وذلك لجعل تطبيق أحكام الزكاة تتم في امثل صورة. وللتدليل على اهمية مثل هذا التزاوج بين الفقه والفن المالي والمحاسبي، تحليل الألوان المستحدثة في صور المال، وضرورة استنباط حكم الشريعة في مدى خضوعها للزكاة من عدمه وكيفية تطبيق ذلك. اذ برزت اليوم نشاطات اقتصادية عديدة لم تكن معروفة في السابق تفرض نفسها على المشرع ليرى كيف يمكن ان تزكى بصورة تتحقق بها حكمة الله في فرض الزكاة.

المجموعة الخامسة: البنوك غير الربوية

وفيها بحث للدكتور احمد النجار عن البنوك الربوية كبديل للنظام المصرفي الربوي، وكيف يمكن لتلك المصارف ان تقوم بالعمليات المصرفية بحيث تتمشى مع الشريعة الاسلامية. وقذ خصص القسم الاول من البحث لطرح افكار عامة عن المشكلات النظرية والعملية التي تواجه اشتقاق نظرية اقتصادية اسلامية.

المجموعة السادسة: التأمين في إطار الشريعة الاسلامية

وتتضمن المجموعة السادسة ثلاثة بحوث تتناول موضوعا شائكا دار حوله جدل طويل لم ينقطع بعد، وهو التأمين، اذ يرى الاستاذ مصطفى الزرقاء في بحثه عن نظام التأمين وموقفه في النشاط الاقتصادي ان شركات التأمين الاسترباحي تغالي في الارباح وتستثمر اموالها بالربا، ولكن هذا - ان وقع - لايجعل نظام التأمين ذاته مخالفاً للشريعة ومحرما. فالصحيح - حسب رأيه - وجوب النظر الى كل عقد على حدة. وعليه فانه يرى ان جميع انواع التأمين التعاوني البدائي او التعاوني التبادلي او الاسترباحي، او كان التأمين على الاشياء، او من المسئولية او تأمين لما بعد الموت - المسمى بالحياة- مقبولة شرعاً لانها تحقق التعاون وتعين في درء الاخطار. وفي هذا البحث رد على شبهات القمار والرهان والربا والجهالة والغرر.

اما الدكتور حسين حامد حسان فيدير بحثه للرد على القائلين بحل التأمين الاسترباحي. اذ يرى ان المجيزين للتأمين قد تركوا الحكم على واقع العقود المعاصرة وشغلوا انفسهم بعقود وهمية بنوا عليها احكاماً مخالفة للشريعة.

ويسوق الباحث عدة تخريجات شرعية لاثبات حرمة التأمين الاسترباحي، اهمها ان عقود التأمين هي معاوضات مالية يداخلها الكثير من الغرر وليست هي من قبيل التبرع. ويخلص الى ان التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية هو الذي يحقق المقصود من التأمين وهو توقي المخاطر وتحقيق التضامن والتعاون.

ويبين الدكتور جلال الصياد في بحثه اوجه التشابه بين القمار والرهان والتأمين، ويفسر رأيه مستخدماً قانون الاعداد الكبيرة ونظرية الاحتمالات، ويبين كيفية حسابات قسط **التأمين**، لينتهي الى القول بأنه لابد من وضع نظام بديل للتأمين الشائع حالياً والذي تدور حوله الشبهات، ويقترح ان يشترك في صياغة النظام البديل علماء شرعيون واقتصاديون واحصائيون.

المجموعة السابعة: التعاون الاقتصادي:

وفيها بحث واحد للسيد حسن عباس زكي عن التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، وفيه يقدم عرضاً سريعاً لبعض المشاكل التي تواجهها الدول الاسلامية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يرد اسبابها الى العزلة، والتقوقع في اطار اقليمي ضيق، ويبين ان التكامل الاقتصادي هو السبيل الى استغلال افضل للموارد المالية والبشرية والطبيعية والاسراع في عملية التصنيع والتطوير الزراعي، مما سيساعد على تخليص اقتصاديات الدول الاسلامية من نير التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية. وينصح بضرورة اهتبال فرصة وجود الثروة البترولية قبل فوات الاوان.

بحوث المجلد الصادر باللغة الانجليزية :

اما المجلد الصادر باللغة الانجليزية فيتولى تحريره الاستاذ خورشيد احمد مدير المؤسسة الاسلامية في بريطانيا، ويتضمن اثني عشر بحثاً هي:

١ - الدكتور محمد انس الزرقا	الاقتصاد الإسلامي وافكار عن المنهج
٢ - الدكتور منذر قحف	سلوك المستهلك
٣ - الدكتور محمد عمر شابرا	دولة الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي
٤ - الدكتور فضل الرحمن فريدي	الزكاة والسياسة المالية
٥ - الدكتور محمد عزير	بعض الملاحظات النظرية والعملية حول البنوك غير الربوية
٦ - الدكتور اعجاز شفيع جيلاني	الاطار السياسي للاقتصاد الإسلامي
٧ - الاستاذ خورشيد احمد	الاسلام والتنمية الاقتصادية
٨ - الدكتور معبد الجارحي	الكفاءة النسبية لاقتصاد نقدي يخلو من الربا

٩ - الاستاذ محمود ابو السعود — البنوك غير الربوية

١٠- الدكتور ضياء الدين احمد — التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية

١١- الدكتور نجاة الله صديقي — حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي

١٢- الدكتور صباح الدين زعيم — حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي.

وبنشر هذين المجلدين سيجد القارىء الملم بالعربية وبالانجليزية تكاملاً في البحوث، اذ جاءت منسجمة مع كامل الموضوعات التسع الرئيسية التي تناولها المؤتمر الاول.

وتجدر الإشارة، على ان بعض الموضوعات التي لم تغط في احد المجلدين قد غطيت في المجلد الآخر، وعلى سبيل المثال فان موضوع التنمية الاقتصادية في الاسلام لم ينشر مستقلاً في المجلد العربي، لكنه منشور في المجلد الانجليزي، بينما موضوع التأمين لم ينشر في المجلد الانجليزي لكنه منشور في المجلد العربي.

ولابد من كلمة وفاء للاخوة الذين كان لعونهم فضل كبير بعد توفيق الله في اخراج هذا المجلد، الدكتور عمر عبدالله نصيف والدكتور محمد عمر الزبير، والدكتور غازي مدني، والدكتور حسن ابو ركبة، والدكتور عبد الحميد ابو سليمان، والاخوة اعضاء اللجنة المشرفة، والاستاذ خورشيد احمد والدكتور محمد عمر شابرا والدكتور محمد سلطان ابو علي، ومن اسرة المركز الدكتور محمد نجاة الله صديقي والدكتور محمد انس الزرقا، والدكتور امين شلتوني والسيد يونس شوردي، والشكر للمعاونة في اعداد قوائم المشتركين، السيد حسن ششتي والسيد حسن ثابت، والسيد خورشيد عالم والسيد محمود والي، والسيد محمد الحليسي والسيد محمود الانصاري، ونضال صقر، والشكر لزوجتي زليخة ابو ريشة التي قامت بالمراجعة اللغوية لجميع البحوث العربية التي قدمت للمؤتمر الاول، وكذلك مراجعة البحوث الواردة في هذا المجلد.

والأمانة تقتضي توجيه أحر الشكر الى العشرات-والذين لايتسع هذا الحيز الضيق لنشر اسمائهم جميعاً ـ من اولئك العاملين في جامعة الملك عبد العزيز الذين واصلوا نهار العمل بليله حتى يخرج المؤتمر بالمستوى اللائق الذي ارادته الجامعة، وحرصت عليه قلوب المؤمنين المحبين للاقتصاد الإسلامي. هؤلاء الذين عملوا عامين

كاملين في التحضير للمؤتمر لهم اجزل الشكر مقروناً بالرجاء من العلي القدير ان يحتسب لهم عملهم هذا في موازينهم يوم العرض عليه.

والمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي اذ يقدم هذا المجلد العربي - وزميله باللغة الانجليزية - ليرجو من الله ان تكون البحوث الواردة ذات نفع لجميع المهتمين بقضايا الاقتصاد الاسلامي، وان يكون نشرها حافزاً يبعث في النفوس المتلهفة لصياغة نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق الرخاء والعدالة للبشر، مزيداً من العزم لتعميق الدراسات والبحوث الجادة.

كما يأمل المركز من الاخوة اساتذة الجامعات والعلماء والباحثين والمفكرين أن يتكرموا بتزويد المركز بما يتراءى لهم من انتقادات او تعليقات او تصويبات للبحوث المنشورة، اذ سنحاول ان نضيفها على شكل ملحق لكل بحث، وذلك عند صدور الطبعة الثانية بمشيئة الله تعالى. كما نرجو من الاخوة الذين لم ترد اسمائهم في الملحق رقم (٢) المنشور في نهاية هذا المجلد، والذين اشتركوا فعلاً في المؤتمر ان يلتمسوا لنا عذر السهو والتقصير، ويزودونا بأسمائهم لنضمها الى قائمة المشتركين في الطبعة الثانية، اذ اننا اجتهدنا ما وسعنا الجهد ان نحصر اسماء المشتركين من ملفات المؤتمر، ونحسب اننا قصرنا في عملنا.

ونسأل الله لنا ولهم التوفيق والسداد فهو نعم المعين.